CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر
عن مركز كامبريدج للبحوث
والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٤ ـ حزيران ـ ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

صدر العدد بالتعاون مع
جامعة المشرق
العراق بغداد .طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

التحليل الجغرافي والاقتصادي لظاهرة البطالة في العراق (المفهوم، الأسباب، الآثار وسُبُل المعالجة)

د . زمن راوي سلطان
Zamanaljabory@gmail.com
شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع النجف الاشرف
م. م زينب راوي سلطان
ameerameeraljbwry٢@gmail.com
أ . د ظلال جواد كاظم
dhilalj.kadhim@uokufa.edu
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

المستخلص:
تعد البطالة من المشاكل ذات الخطورة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على السواء. والعراق كأحد الدول النامية عانى من مشكلة البطالة، ولكن بأسباب ونسب قد تختلف عن بقية الدول، ولاسيما إذا علمنا إن الإقتصاد العراقي يعاني من مجموعة من الاختلالات الداخلية والخارجية على مستوى الإنتاج والسياسة المالية ، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بشكل عام، فضلاً عن تذبذب معدلاتها على مستوى الفئات العمرية والجنس (ذكر وأنثى)، وكذلك على مستوى المحافظات.
وقد كان للفساد الإداري الذي استشرى في أغلب مفاصل الحكومة العراقية وفتح الأسواق العراقية أمام السلع المستوردة، وعدم وجود تناسق بين المؤهلات التي يوفرها قطاع التعليم واحتياجات السوق، دور في زيادة معدلات البطالة.
وعليه إنعكست البطالة لإحداث مجموعة من الآثار ذات البعد الإقتصادي والإجتماعي، وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه المشكلة ليبين واقع البطالة في العراق، موضحاً أسبابها وآثارها، والحلول والمعالجات اللازمة لها.

Abstract:
Unemployment is one of the most serious economic and social problems faced by developing and developed countries alike. Iraq, as one of the developing countries, suffered from the problem of unemployment, but with reasons and rates that may differ from the rest of the countries, especially if we know that the Iraqi economy suffers from a group of internal and external imbalances at the level of production and financial policy, which led to high unemployment rates in general, as well as fluctuations in their rates. At the level of age groups and gender (male and female), as well as at the governorate level.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

Administrative corruption, which has spread throughout most parts of the Iraqi government, the opening of Iraqi markets to imported goods, and the lack of consistency between the qualifications provided by the education sector and the needs of the market, have played a role in increasing unemployment rates.
Accordingly, unemployment has been reflected in causing a group of effects with an economic and social dimension, and this research came to shed light on this problem to show the reality of unemployment in Iraq, explaining its causes and effects, and the necessary solutions and treatments for it.

المقدمة

تبين البيانات المتوفرة عن مشكلة البطالة أنها آخذة بالنمو والتوسع سنة بعد أخرى. وفي ظل سياسات التجاهل وعدم الإكتراث المتبعة من قبل أصحاب الشأن التشريعي والتنفيذي، وأصبحت هذه المشكلة من المشاكل المستعصية، ولاسيما إننا نلاحظ أحادية الجانب التي يعاني منها الإقتصاد العراقي في ظل إعتماده على تصدير النفط الخام وتراجع دور القطاعات الأخرى (الصناعي، الزراعي، الإتصالات، ...إلخ). كما تبين البيانات أن البطالة منتشرة في فئة الشباب القادرة على تطوير الإنتاج وزيادته، فضلاً عن انتشارها لدى النساء بشكل أكبر مما هو عليه لدى الرجال، وعليه أصبحت البطالة تمثل هاجس الخوف الذي يعاني منه العراقيون، نظرا لاثارها الاقتصادية والإجتماعية السلبية التي تؤثر على أسلوب حياتهم.

مشكلة البحث:

ان ظاهرة البطالة نفسها التي أصبحت مشكلة مستعصية، تولد منها آثار إقتصادية وإجتماعية يمكن أن تؤثر على النسيج الإقتصادي والإجتماعي للعراق، وإن عدم الإسراع في إتخاذ الإجراءات اللازمة، سيزيد من حدة تأثيرها، وبالتالي إنهيار الإقتصاد العراقي وهذا ما تناولته مشكلة البحث.

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها (إن البطالة أصبحت مشكلة مستعصية لها آثار سلبية على الإقتصاد العراقي، ومن أجل القضاء على هذه المشكلة والتخفيف من آثارها يتطلب من الحكومة العراقية إتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات الناجعة في مجال الإقتصاد والتعليم أو القانون).

هدف البحث:

هدف البحث إلى معرفة واقع البطالة في العراق، والوقوف على أهم أسبابها، والآثار الناجمة عنها، فضلاً عن تقديم رؤية حول الحلول التي من شأنها التخفيف من حدة آثارها.

أهمية البحث:

تنشأ أهمية البحث في توضيح المشكلات التي تمس الإقتصاد العراقي، وتهدد تماسكه، فضلاً عن معرفة الآثار المتولدة من تلك المشكلة، ناهيك عن معرفة الحلول الناجعة التي تساعد في القضاء على البطالة.

حدود المكانية والزمانية للدراسة :

تشمل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بجمهورية العراق والتي تمتد احداثياً بين خطي طول (٤٥– ٣٨˚) – (٤٥˚ ٤٨) شرقاً ، ودائرتي عرض (٢٩˚ ٥–) – (٢٢˚ ٣٧) شمالاً ، ويقع العراق في الجزء

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الجنوبي الغربي من قارة آسيا . ويحتوي العراق على (١٨) محافظة إدارية. بمساحة قد بلغت ٤٣٤,٣١٧ كم^{٢} [١]، كما موضح في الخريطة (١).

الخريطة (١) حدود منطقة الدراسة

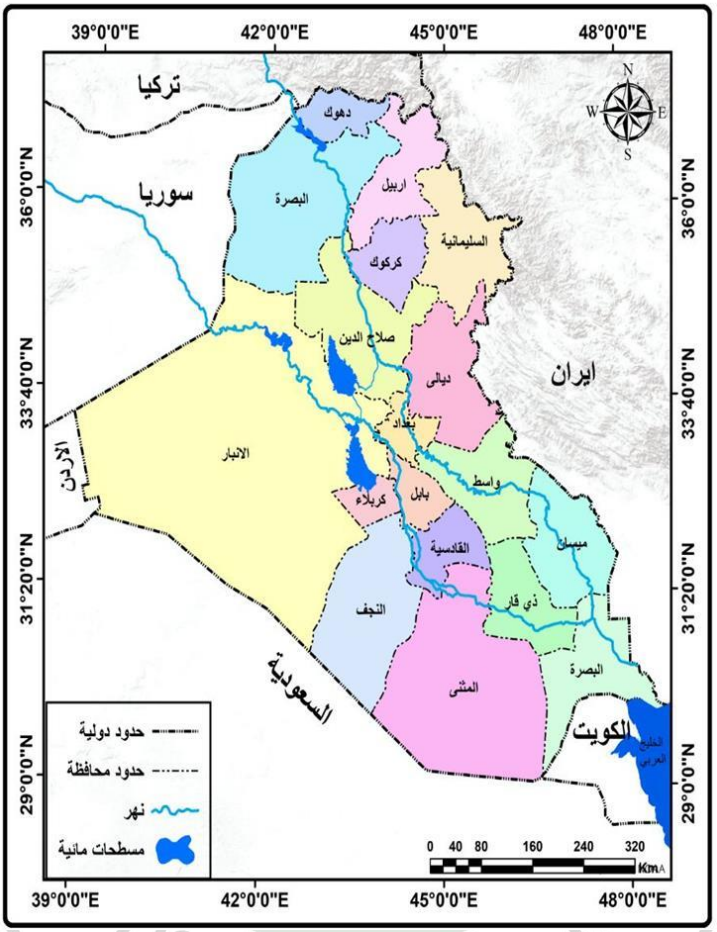

المصدر / جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠٢٣ ، مقياس (١:١٠٠٠٠٠٠).

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

أولاً: البطالة: المفهوم

جاء في مختار الصحاح (بطل الأجير يبطل بطالة) أي تعطل، وبالتالي فهو بطال. بمعنى أن البطالة هي (التعطل عن العمل).[٢]

أما في القاموس السياسي، فالبطالة تعني (التوقف عن العمل أو عدم وجود إمكانية تشغيل الأيدي العاملة بسبب الوضع الإقتصادي).[٣]

وتعرف البطالة على: (إنها الحالة التي لايستطيع الأفراد فيها ممارسة النشاط الإقتصادي خلال فترة زمنية، وذلك نتيجة لاسباب لا علاقة لها بارادتهم بالرغم من أنهم قادرين عليه وباحثين عنه وراغبين فيه).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

كما يمكن أن تعرف البطالة على أنها (الفرق بين كمية ما يتم من عرضه من العمل عند مستويات الأجور السائدة وحجم ما استخدم من العمل عند تلك المستويات خلال فترة زمنية).[٤]

أما منظمة العمل الدولية (International Labour Organization)) فقد عرفت البطالة تعريفاً واسعاً، فقد نص تعريفها ما يلي: (هي الحالة التي يكون فيها الفرد فوق سن معينة بلا عمل فضلاً عن انه قادر عليه ويبحث عنه عند مستوى الاجر السائد ولكنه لا يجده).[٥]

وفي القاموس الإقتصادي، فإن البطالة تشير إلى (الأجير الذي فقد مصدر رزقه وتعطل عن العمل).[٦]

كما يمكن أن تعرف البطالة على أنها: (الحالة التي يبقى فيها جزء من قوة العمل المنتجة إقتصادياً متعطلاً إضطرارياً، فضلاص عن القدرة والرغبة في العمل والإنتاج).[٧]

وعليه... فإن مفهوم البطالة يتحقق عند توفر الشروط التالية:

١- أن يكون الأفراد بدون عمل.
٢- أن يكونوا الأفراد قادرين على العمل.
٣- أن يكونوا الأفراد باحثين عن العمل.
٤- أن تكون لديهم الرغبة في العمل ضمن الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه.

ثانياً: أنواع البطالة:

يمكن أن تُصنّف البطالة إلى الأنواع التالية[٨]

١- البطالة المكشوفة: وهي البطالة الناجمة عن فيض الأيدي العاملة وعدم قدرة الإقتصاد على إستيعابها.
٢- البطالة الهيكلية: وينتج هذا النوع من البطالة بسبب عدم المواءمة بين المؤهلات الفنية لدى الأفراد وبين فرص العمل المتاحة.
٣- البطالة الدورية: يرتبط هذا النوع من البطالة بوجود الدورة الإقتصادية، وتنشأ عندما يكون هناك نقص في الطلب الكلي نتيجة لمواجهة الإقتصاد لحالات الركود الإقتصادي، كما يحدث في حالة الأزمات المالية العالمية.
٤- البطالة الإحتكاكية: ويحدث هذا النوع من البطالة بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، ويحدث هذا التنقل بسبب عدم وجود المعلومات لدى الباحثين عن فرص العمل المتاحة، كما أن نقص المعلومات قد يمتد إلى أصحاب العمل، أي إن العامل العاطل عن العمل وصاحب العمل يبحث كل منهما عن الآخر.
٥- البطالة الموسمية: تحدث البطالة الموسمية عندما يعمل الافراد مدة معينة ثم يتوقفون عن العمل في مد أخرى، وغالباً وغالبا ما تظهر البطالة الموسمية في المناطق الريفية أو العاملين في القطاع الزراعي.
٦- البطالة البنيوية: تحدث هذه البطالة نتيجة إلى تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التغيرات البنيوية التي تعم الإقتصاد الوطني، على اثر التغير في المستوى التكنولوجي والذي يؤدي إلى تغيير في أساليب الإنتاج من جهة، وتغيير هيكل الطلب على السلع والخدمات من جهة أخرى.[٩]

المحور الثاني: أسباب البطالة في الإقتصاد العراقي:

١- نظرة عامة على الإقتصاد العراقي:

تمثلت معاناة الإقتصاد العراقي بتعاظم دور القطاع النفطي مما شكل خلل في هيكله الانتاجي ، وعدم تنمية قطاعات الإنتاج الحقيقية، فالناتج المحلي الإجمالي والذي يظهر مستوى تطور ونمو الإقتصاد القومي،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

فضلاً عن مستوى نشاطه الإقتصادي يعاني من خلل هيكلي يتمثل بسيادة قطاع النفط في تكوينه، أذ ارتفعت نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٣٢% عام ٢٠١٥ إلى ٣٩% عام ٢٠١٧، ثم إلى ٤٣% عام ٢٠١٩.

وهذا ما انعكس بشكل مباشر على قدرة النفط في تشكيل هيكل الصادرات، أذ بلغت نسبة مساهمة النفط في قيمة الصادرات الكلية بحدود (٩٩,٥ و٩٨,٤ و٩٧,٢) خلال الأعوام (٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٩) على التوالي، مما يعني إعتماد الإقتصاد العراقي على النفط في تحصيل العملة الصعبة اللازمة لتوريد إحتياجاته من السلع ، والتي بات بحاجة إليها في ظل الخلل الواضح في هيكل ناتجة المحلي الإجمالي الغير القادر على سد إحتياجات الدولة من كافة السلع والخدمات.

ومن جانب آخر، فالسياسة المالية لازالت غير قادرة على إنقاذ الإقتصاد العراقي من خلال أهم أدواتها، ألا وهي الموازنة العامة، وفي بنودها الإيرادات والنفقات. ففي جانب النفقات نلاحظ أن الانفاق الجاري يستحوذ على القسم الأكبر من إجمالي الانفاق في حين أن الانفاق الإستثماري والذي يعتمد عليه الإقتصاد في جانب العرض (إنتاج وتوفير السلع والخدمات) تشكيل نسبة قليلة من إجمالي الانفاق، وهذا ما اثر سلباً على القاعدة الإقتصادية لمختلف أنشطة قطاعات الإقتصاد العراقي، أذ يؤدي إلى إنخفاض كمية الإنتاج ورداءة نوعية المنتجات. فالنفقات الجارية شغلت نسبة قدرها (٦٥,٥%) عام ٢٠١٥، ثم ارتفعت إلى (٧٤,٧%) عام ٢٠١٧، ثم ارتفعت إلى (٧٥,١%) عام ٢٠١٩.[١٠]

في حين نلاحظ أن النفقات الإستثمارية بلغت (٣٤,٥ و٢٥,٣ و٢٤,٩%) على التوالي وللمدة نفسها.

أما على مستوى الإيرادات العامة فمن المعروف ان المصدر الرئيسي لتلك الإيرادات هو الإيرادات النفطية، أذ ساهمت الإيرادات النفطية بحدود ٨٨% من اجمالي الإيرادات عام ٢٠١٥، إرتفعت تلك النسبة إلى ٩٠% عام ٢٠١٩ ثم انخفضت تلك النسبة إلى ٨٦,٢% عام ٢٠٢٠، على اثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط العراقي من ٦٠,٨٣ دولار للبرميل عام ٢٠١٩، إلى ٤٠,٦٩ دولار للبرميل عام ٢٠٢٠، فضلاً عن إنخفاض المعدل اليومي للتصدير من (٤) مليون برميل عام ٢٠١٩ إلى ٣,٥ مليون برميل عام ٢٠٢٠.

كما يلاحَظ أن الأداء الحكومي الخاص بتنفيذ الموازنة لازال يعد خجولاً، أذ إنخفض مستوى تنفيذ الموازنة من ٧٢% عام ٢٠١٥ إلى ٦٧% عام ٢٠١٨، في حين بلغ ٦٩% عام ٢٠١٩، وهذا ما يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة من الموازنة العامة.

كما ان إختلال السياسة المالية يمكن ملاحظته من خلال الإختلال الحاصل بين النفقات والايرادات، حين بلغ العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠١٩ بحدود (٤,١) ترليون دينار عراقي، إرتفع إلى (١٢,٩) ترليون دينار عام ٢٠٢٠.

كما أن الإقتصاد العراقي عانى من ظاهرة الفساد الإداري التي نخرت كافة قطاعاته وقد سجل العراق مستويات متقدمة في مؤشر الفساد الإداري، والذي أدى بدوره إلى إحتلال العراق مراتب دنيا في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة، وحسب تقرير مؤشر الفساد الإداري للبنك الدولي، ومن بين (١٩٠) دولة مشاركة في ذلك المؤشر، إحتل العراق المرتبة (١٦٥ و١٧١ و١٧٢) للأعوام (٢٠١٧ و٢٠١٩ و٢٠٢٠) على التوالي.[١١]

أما على مستوى السياسة النقدية، فنلاحظ إرتفاع معدلات التضخم بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، أذ وصل معدل التضخم في عام ٢٠٠٤ بحدود ٢٦.٩٦%، ثم ارتفع إلى ٣٠.٨٣% عام ٢٠٠٧، ويعود السبب في ذلك إلى الإختلال الحاصل في هيكل الإنتاج المحلي وعدم مرونته اتجاه الطلب، فضلاً عن الزيادة في الإنفاق الحكومي الناجم عن زيادة الريع النفطي، والذي زاد من القوة الشرائية لدى الأفراد، مما أدى إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

إرتفاع أسعار السلع والخدمات. إلا أن البنك المركزي العراقي ومن خلال سياسته في بيع وشراء العملات الأجنبية، واستخدامه أسعار الفائدة في تعاملاته مع الجهاز المصرفي زاد من سيطرته على نمو الكتلة النقدية.[١٢] وهذا إنعكس بدوره على إنخفاض معدلات التضخم، أذ بلغ بحدود ٢,٤٦% في عام ٢٠١٠، ثم أصبح بحدود ٠,٤% في عام ٢٠١٨، ومن ثم ٠,٢% في عام ٢٠١٩، ثم ارتفع إلى ٠,٦%.[١٣]

٢- أسباب البطالة في الإقتصاد العراقي:

لقد تضافرت عدة اسباب لجعل البطالة مشكلة ملازمة للإقتصاد العراقي، ومن أهم هذه الأسباب هي:

١- عدم المواءمة بين المؤهلات العلمية التي افرزها قطاع التعليم وبين ما يصبو اليه سوق العمل من مؤهلات ، أذ إن سياسات التعليم التي اتبعتها الحكومة العراقية، وفتح باب القبول الجامعي على مصراعيه، بغض النظر إلى ما هو مطلوب من مؤهلات ومهارات لتطوير وتنمية الإقتصاد العراقي، أدت إلى تخرج أعداد كبيرة من الطلبة سنوياً تنظمّ إلى جيش العاطلين، ولاسيما أصحاب الإختصاصات الإنسانية.

٢- إنتشار ثقافة العمل في القطاع العام، وانحسار ثقافة العمل الفردي او الحر، بفرض أن المردودات المادية للعمل في القطاع العام تكون أكثر ضماناً مما هي عليه لدى القطاع الخاص.[١٤]

٣- ارتفاع معدلات الفساد الإداري والتي أدت الى ارتفاع التكاليف الاستثمارية على القطاع الخاص والتي وصلت في بعض المشاريع حسب بعض الدراسات إلى حدود ٥٠% من الكلفة الإجمالية مما أدى في النهاية الى انخفاض حجم الاستثمار لذلك القطاع وهذا بدوره أدى الى انخفاض حجم فرص العمل التي يمكن ان يوفرها مما زاد من معدلات البطالة،

٤- فشل برامج التنمية التي أطلقتها الحكومة من اجل توفير فرص العمل، بل إن بعض تلك البرامج كانت برامج ترقيعية، لم تحمل في طياتها رؤيا إقتصادية شاملة، مما زاد من حالة الفوضى الإقتصادية.

٥- السياسات التي اعتمدتها الحكومة في فتح الباب أمام العمالة المستوردة، مما أدى إلى منافسة العمالة المحلية وإزاحتها من إشغال فرص العمل نتيجة لقبول العمالة المستوردة العمل داخل العراق وبأجور منخفضة.

٦- تباطؤ النشاط الإقتصادي نتيجة لعدم وجود توازن في القطاعات المكونة للإقتصاد العراقي، واعتمادها بشكل كبير على القطاع النفطي، وإخضاع البرامج الإستثمارية المولدة لفرص العمل على الإيرادات النفطية، في ظل تأثر الأخيرة (الإيرادات النفطية) لما يحدث في الأسواق العالمية والظروف الدولية، وهذا ما زاد من تبعية توفر فرص العمل إلى حجم الإيرادات النفطية.[١٥]

٧- عدم وجود المتابعة والرقابة من قبل الحكومة العراقية على المشاريع المقررة في أغلب المحافظات، مما أدى إلى إنخفاض حجم فرص العمل التي يمكن أن تولدها تلك المشاريع.[١٦]

٨- تحرير التجارة وفتح الحدود، وبدون ضوابط، كمركية كانت أو كمية أمام المستورد من السلع مما أفقد السلع محلية الصنع من القدرة على منافسة السلع المستوردة، التي تتمتع بانخفاض أسعارها وجودة نوعيتها، وهذا ما آل في النهاية إلى غلق الكثير من المصانع والمنشآت الإقتصادية، و زيادة مستوى البطالة.

٩- بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ قامت حكومة الإئتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي وحل وزارة الإعلام وتسريح الآلاف من منتسبي قوى الأمن الداخلي والشرطة، ومنشآت التصنيع العسكري

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وأجهزة المخابرات والإستخبارات، وقد أضاف ذلك أكثر من مليون فرد إلى القوى العاملة العاطلة في العراق.[١٧]

١٠- عدم استقرار الوضع الأمني في العراق، والذي أدى إلى إنعدام الحافز لدى المستثمرين العراقيين او الاجانب للإستثمار داخل الدولة ، كما أنه أدى إلى تخلي بعض الشركات العاملة في العراق عن إستثماراتها ومغادرة البلد، خوفاً على رؤوس أموالها، فضلاً على أن إنعدام الأمن يعمل على تحويل مقدرات البلد المادية من استخداماتها الإنتاجية إلى إستخدامات أخرى غير منتجة.[١٨]

ونظراً لتلك الأسباب نلاحظ أن معدلات البطالة مرتفعة في العراق، وكما يوضحها الجدول (١) والشكل (١) أذ نلاحظ أن سنة ٢٠٢١ أعلى معدل للبطالة في العراق بنسبة بلغت (١٦,٥) تلتها سنة ٢٠٢٠ بنسبة بلغت (١٣,٨) ، في حين أقل نسبة لمعدل البطالة في العراق سنة ٢٠١٨ بمعدل قد بلغ (٩,٣).

الجدول (١): معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنة	معدل البطالة%	السنة	معدل البطالة%
٢٠١٠	١١	٢٠١٦	١٠,٨٢
٢٠١١	١١,١	٢٠١٧	١٠,١
٢٠١٢	١١,٩	٢٠١٨	٩,٣
٢٠١٣	١١	٢٠١٩	١٢,٨
٢٠١٤	١٠,٥٩	٢٠٢٠	١٣,٨
٢٠١٥	١٠,٧	٢٠٢١	١٦,٥

المصدر: جمهورية العراق: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١)

الشكل (١) معدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

المصدر / بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

١١-إعتماد الإقتصاد العراقي على الإيراد النفطي لتمويل الموازنات العامة التي تُعد المصدر الرئيسي لتوليد فرص العمل، أذ أن الإيرادات النفطية ترتبط بأسواق النفط العالمية، والتي تمتاز بكثرة المتغيرات التي تؤثر عليها، والتي تجعل أسعار النفط أكثر تقلباً، مما ينعكس ذلك على الإيرادات النفطية العراقية، ومن ثم على الموازنات الحكومية، ومن ثم على فرص العمل، فالانخفاض الحاصل في أسعار النفط، يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات النفطية العراقية، ومن ثم إنخفاض قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ مشاريعها المقررة في الموازنات الحكومية، وهذا ما ينعكس سلباً على فرص العمل التي يمكن أن تولدها تلك الموازنات.[١٩]

٣- آثار البطالة:

تؤدي البطالة إلى عدة آثار والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

١- تعطيل جزء من الموارد الإقتصادية للدولة، ألا وهي الموارد البشرية، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي، بقدر الدخل الذي يمكن أن تولده القوة العاملة العاطلة.

٢- زيادة الإنفاق العام غير المنتج نتيجة لزيادة ما مخصص للرعاية الإجتماعية والعاطلين عن العمل، في حين يمكن توجيه ذلك الإنفاق للمشاريع الإنتاجية التي يمكن ان توفر فرص العمل المطلوبة.

٣- مع تزايد مدة تعطل الأفراد عن العمل، فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض مستوى كفاءتهم، وبالتالي تتطلب عملية إعادتهم إلى مستوى كفاءتهم السابقة الى إنفاق مبالغ مالية على عمليات التدريب والتأهيل، وهذا ما يشكل هدراً لموارد الدولة الإقتصادية، كان بالإمكان الإستفادة منها في جوانب أخرى.

٤- يمكن أن تؤدي البطالة إلى خلق مشاكل إجتماعية، تتمثل بتوجه بعض العاطلين عن العمل إلى عمليات السرقة أو الإتجار بالممنوعات، كالمخدرات، أو الانضمام إلى عصابات الإبتزاز، وغيرها.[٢٠]

٥- زعزعة الإستقرار الأمني والإجتماعي في الدولة في حال القيام بالمظاهرات من قبل العاطلين عن العمل للمطالبة بحقوقهم في فرص العمل.

٦- تؤكد منظمة العمل الدولية إن ارتفاع مستوى البطالة بمعدل ١% تؤدي إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٢,٥%، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق حتى عام ٢٠٢١ بلغ بحدود ١٩٨,٨ ترليون دينار، وإن نسبة البطالة بحدود ١٦,٥، فهذا يعني أن هنالك خسارة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها (٦٨,٥) ترليون دينار نتيجة تلك البطالة.[٢١]

المحور الثالث: تحليل واقع البطالة في العراق

١- معدل مشاركة السكان في النشاط الإقتصادي:

يعد معدل النشاط الإقتصادي من المؤشرات المهمة التي تدل على العلاقة التوازنية بين التنمية والسكان، أذ يبين هذا المؤشر مستوى مشاركة السكان في الحياة العملية، فضلاً عن أنه يبين الأهمية النسبية للقوى العاملة في تشغيل إجمالي القطاعات المكونة للإقتصاد في الدولة.

أما بالنسبة إلى معدل مشاركة السكان في النشاط الإقتصادي ، فأنه يظهر عدد السكان النشطين إقتصادياً، فكلما ارتفع معدل المشاركة لتلك الفئة، كلما كان ذلك دليلاً على قوة الإقتصاد وكفاءته واتساع الطاقة الإستيعابية للإستثمار، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل والناتج المحلي الإجمالي ، جدول (٢).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

الجدول (٢) معدل النشاط الإقتصادي ونسبة العاملين في قطاعات الإقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١):

السنة	معدل النشاط الإقتصادي	القطاع الزراعي	القطاع النفطي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات
٢٠١٠	٤٣,٥	٧,١٠	٢,٥٨	٩,٩٤	٨٠,٣٨
٢٠١١	٤٢,٤	٧,٦	٢,٥٦	١٠,٨١	٧٩,٠٣
٢٠١٢	٤٢,٩	٨,١٠	٢,٦٨	١٠,٣٩	٧٨,٨٣
٢٠١٣	٤٢,٨	٨,٣٠	٢,٩٩	١٠,٧٤	٧٧,٩٧
٢٠١٤	٤٢,٧	٨,٥٢	٣,٤٠	١١,٣٠	٧٦,٧٨
٢٠١٥	٤٣,٢	٩,٠٤	٣,١٨	١١,٦٤	٧٦,١٤
٢٠١٦	٤٣,٢	٩,٣٣	٣,٢٢	١٢,٢٥	٧٥,٢
٢٠١٧	٤٢	٨,٨٧	٣,٣٦	١٢,٢١	٧٥,٥٦
٢٠١٨	٤٢,٥	٩,١٩	٣,٤٢	١٢,٣٣	٧٥,٤٢
٢٠١٩	٤٢,٩	٩,٠٨	٣,٥٦	١٢,٤١	٧٤,٩٣
٢٠٢٠	٤٣	٨,٩٢	٣,٩٠	١٢,٥٦	٧٥,١٩
٢٠٢١	٤٣,٨	٩,٠٥	٣,٩٢	١٢,٦٩	٧٥,٥٩

المصدر: جمهورية العراق: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠)

الشكل (٢) معدل النشاط الإقتصادي ونسبة العاملين في قطاعات الإقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١):

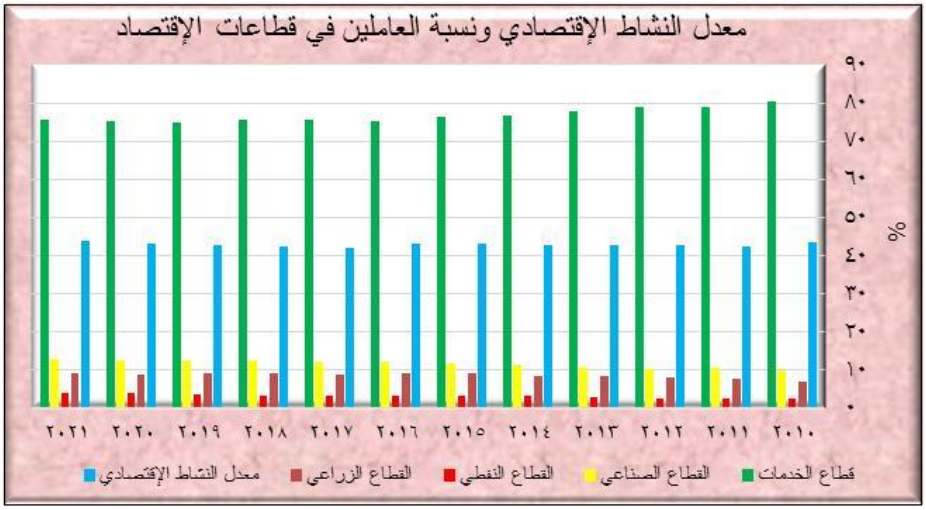

المصدر / بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

نلاحظ من خلال الجدول (٢) والشكل (٢) أن معدل النشاط الإقتصادي بدأ بالإنخفاض خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، فضلاً عن إرتفاع سعر النفط، خلال تلك المدة وتزايد مقدار الإيرادات النفطية التي تُعتبر الشريان الحيوي للإقتصاد العراقي، ويعود السبب في ذلك إلى إنعدام التشابك بين القطاعات المكونة للإقتصاد العراقي وتخطيط السياسات الإقتصادية للدولة، فضلاً عن عدم وجود رقابة على المشاريع وتزايد حالات الفساد المالي والإداري.[٢٢]

أما خلال المدة (٢٠١٥- ٢٠٢١)، فنلاحظ إرتفاع مستوى النشاط الإقتصادي فضلاً عن تلك المدة كانت حرجة بالنسبة إلى الحكومة العراقية، فخلال تلك المدة سقطت عدد من المحافظات بيد تنظيم (داعش) الإجرامي، وتوقفت العديد من المشاريع في المحافظات التي شهدت حروباً عسكرية، ناهيك عماتعرضت اليه المنشآت الحكومية وخصوصاً المنشآت النفطية من عمليات السرقة ،فضلا عن أن تلك المدة شهدت إنخفاضاً في أسعار النفط، والتي وصلت إلى حدود(٣٠) دولار للبرميل، مما أدى ذلك إلى إنخفاض حجم الإيرادات النفطية. إلا أن الحكومة العراقية اتجهت في تلك المدة إلى القطاعات غير النفطية، مما ساعد على إنتعاش معدلات النشاط الإقتصادي.

كما يلاحظ من خلال الجدول (٢) أن قطاع الخدمات يعد القطاع الرائد في توفير فرص العمل، على العكس من القطاعات الأخرى، كالقطاع الصناعي والزراعي وقطاع النفط، ويكمن السبب أن قطاع الخدمات لا يحتاج إلى مهارات وكفاءات، كما تتطلبها بقية القطاعات، ناهيك عن إنخفاض رأس المال المطلوب استثماره في ذلك القطاع، في حين نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية (الصناعي، الزراعي، النفط) بحاجة إلى رؤوس أموال لا يقوى الأفراد العاطلون عن العمل، وهذا ما انعكس على قدرة قطاع الخدمات في جذب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل.[٢٣]

٢- البطالة حسب الفئة العمرية:

إن معرفة البطالة حسب الفئة العمرية يتيح للحكومة القدرة على رسم سياسة إقتصادية وإجتماعية من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، والحد من آثارها. ومن خلال الجدول (٣) والشكل (٣) نلاحظ أن البطالة ترتفع ضمن الفئة العمرية (١٥-١٩)، ويعود السبب في ذلك إلى أن تلك الفئة غالباً ما تتسرب من التعليم، مما يمنعهم من اكمال تعليمهم. وبالتالي عدم قدرتهم في الحصول على الوظائف التي تحتاج إلى مستوى تعليمي معين، فضلاً عن أن تلك الفئة تنقصها الخبرة والمهارة التي تحتاجها فرص العمل المتوفرة في سوق العمل، أما الفئتان (٢٠-٢٤) و(٢٥-٢٩) فإن إرتفاع نسبة البطالة فيهما يعود إلى أن غالبية هاتين الفئتين من خريجي الإعدادية والمعاهد، وغالباً ما يبحثون عن عمل يلائم إختصاصاتهم.

أما الفئات العمرية الأخرى، فنلاحظ إنخفاض نسبة البطالة فيها، ويعود ذلك إلى أن الافراد في هذه الفئة يعملون في مشاريعهم الخاصة لعدم قدرة الحكومة على توفير فرص عمل تستوعب أعدادهم.ويوضح الجدول (٣) نسبة البطالة حسب الفئات العمرية في العراق.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

الجدول (٣): البطالة حسب الفئة العمرية للأعوام (٢٠٠٤ -٢٠١٩) [1*]

الفئة العمرية	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٩
١٥-١٩	١٩,٤	٢١,٩	٢٤,٤	٣٠,٣	٣١,٤	٣١,٩	٣٢,٥	٣٢,٩	٢٧,٣	٢٦,٩
٢٠-٢٤	٢٧,٦	٢٨,٨	٢٦	٢٢,٢	٢٤,٧	٢٥,١	١٧,٥	١٧,٩	٢٧,٦	٢٦,٩
٢٥-٢٩	١٩,٧	٢٠,١	١٧,٦	١٤,٥	١٧,١	١٨,٢	١٣,٩	١٤,٢	٢٠,٢	٢٠,٧
٣٠-٣٤	١٢,٣	١١,٤	١٠,٩	٧,٨	٩,٢	١٠,١	٩,٣	١٠,١	١٠,٣	١٠,٨
٣٥-٣٩	٨,١	٧,٤	٧,١	٥,٤	٦,٧	٧,٨	٧	٧,٩	٦,٨	٦,٩
٤٠-٤٤	٤,١	٣,٦	٨,٤	٤,٢	٥,٧	٦,٤	٣,٥	٣,٨	٧,٥	٧,٦
٤٥-٤٩	٢,٦	٢	٢,٦	٤	٥,٨	٦,٢	٤	٤,٧	٦,٥	٦,٨
٥٠-٥٤	٢,٤	١,٩	٢,٨	٢,٦	٣,١	٣,٩	٥,٦	٦	٥,٥	٥,٩
٥٥-٥٩	١,٢	١,٢	١,٩	٢,٨	٣,٧	٤,٢	٥,٥	٥,٩	٥,١	٥,٦
٦٠-٦٤	٠,٦	٠,٦	١	٢,٧	٣,٦	٣,٩	٢.٩	٣,٢	٧,٨	٨,٣
٦٥ فأكثر	٠,٢	٠,٢	١	٢,٤	٣,٢	٤,١	٦,٩	٧,٤	٧,٣	٧,٩

المصدر: جمهورية العراق: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الشكل (٣): البطالة حسب الفئة العمرية للأعوام (٢٠٠٤ -٢٠١٩)

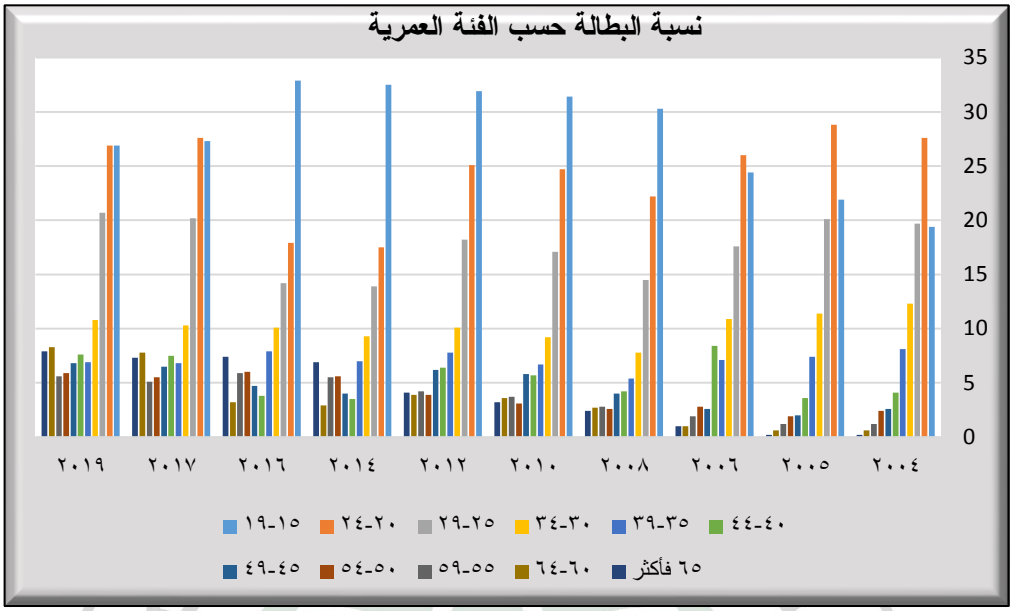

المصدر / بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

٣- البطالة حسب الجنس:

يظهر لنا الجدول (٤) وشكل (٤) أن نسبة البطالة لدى الإناث أكثر منه لدى الذكور، أذ بلغ أعلى معدل للبطالة للذكور سنة ٢٠٠٣ بنسبة بلغ (٣٠,٢) ، أما أقل معدل للبطالة للذكور سنة ٢٠١٣ بمعدل (٧) ، في حين بلغ أعلى معدل للإناث سنة ٢٠٢١ بمعدل بلغ (٣٤,٣) أما أقل معدل للإناث بلغ (١٤,١٥) سنة ٢٠٠٥ وذلك بسبب مزاحمة الذكور للاناث، وتفضيلهم على الإناث من جانب أصحاب العمل . ومن جانب آخر، إن بعض المجالات، والتي توفر فرص العمل، مثل المجالات الأمنية، تستقطب الذكور دون الإناث. كما أن النساء أكثر عرضة لفقدان العمل عندما تضطر المؤسسات والشركات الخاصة لتخفيض إنتاجها بسبب الوضع الاقتصادي.[٢٤] كما أن نظرة المجتمع غير المشجعة لبعض المهن التي يمكن أن تشغلها المرأة تساعد على إرتفاع نسبة البطالة بين الإناث دون الذكور.[٢٥]

ناهيك عن إصرار الإناث للعمل في القطاع العام دون القطاع الخاص بسبب الضمانات التي يقدمها القطاع العام كالمردود المالي وضمان إستمرارية العمل.[٢٦]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الجدول (٤): نسبة البطالة في العراق حسب الجنس للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	نسبة البطالة		السنة	نسبة البطالة	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
٢٠٠٣	٣٠,٢	١٦	٢٠١٣	٧	٢٤
٢٠٠٤	٢٩,٤	١٥	٢٠١٦	١٣,٧	٢٦,٨
٢٠٠٥	٢٩,٢٢	١٤,١٥	٢٠١٧	١٢,٦	٣٢
٢٠٠٦	١٦,١٦	٢٢,٦٥	٢٠١٩	١٠,١	٣٠,٤
٢٠٠٨	٢٩,٧	٣٠,١	٢٠٢٠	١٠,٨	٣٢,٦
٢٠١١	٢٧	١٦	٢٠٢١	١٢,٨	٣٤,٣

المصدر: ١- جمهورية العراق: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١)

٢- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة.

الشكل (٤): نسبة البطالة في العراق حسب الجنس للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٢١)

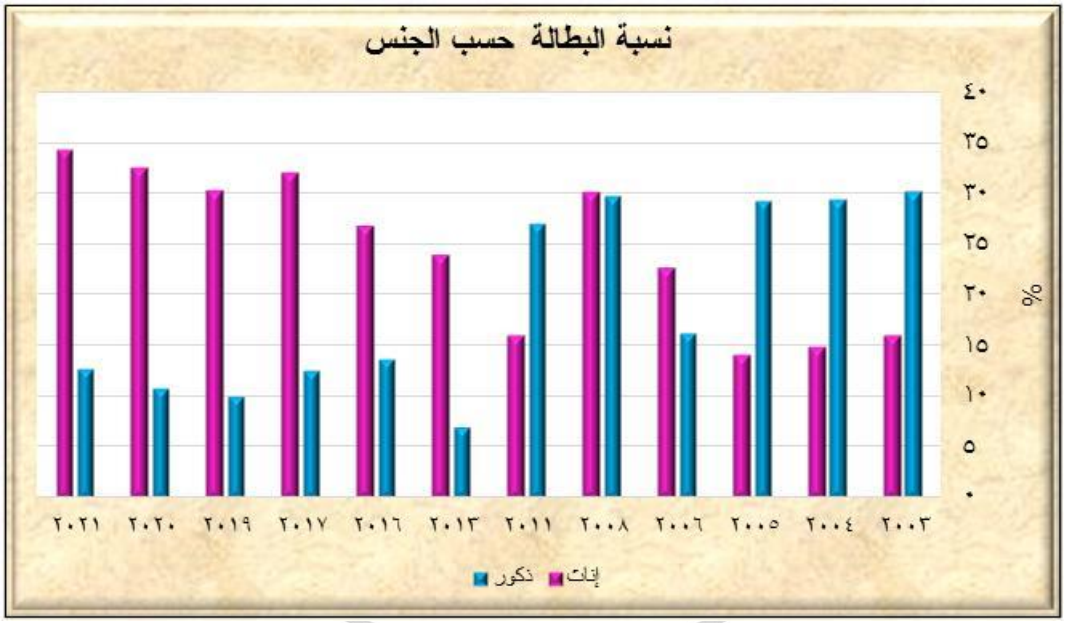

المصدر / بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

٤- البطالة حسب المحافظات:

من خلال الجدول (٥) نلاحظ في سنة ٢٠١٨ قد ارتفعت معدلات البطالة في المحافظات الشمالية للعراق (إقليم كردستان)، وتراجعها في محافظات الوسط، وارتفاعها في المحافظات الغربية، كما ترتفع البطالة في المحافظات الجنوبية، وذلك بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها حكومة إقليم كردستان مع الحكومة المركزية، وعدم تسليمها لإيرادات تصدير النفط الخام، مما انتج أزمة مالية في الإقليم أدت إلى إيقاف الكثير من المشاريع المولدة لفرص العمل، فضلاً عن إنتشار قوات داعش الارهابية في بعض المحافظات الشمالية،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

مما أدى إلى إيقاف العديد من المشاريع والمنشآت المتوسطة والصغيرة.[٢٧] أما بالنسبة للمحافظات الجنوبية والغربية، والتي تعدُ الأنشطة الزراعية هي مصدر توفير فرص العمل فيها، فإن الأزمة المائية وانخفاض الدعم الحكومي وفتح أبواب الاستيراد للمنتجات الزراعية كان لها دور كبير في إنخفاض المساحات الزراعية فيها، مما أدى إلى تراجع فرص العمل فيها.[٢٨]

وعلى العموم نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدل للبطالة في محافظة الانبار بنسبة بلغت (٣٢,٤) لسنة ٢٠١٨ ، أما أقل معدل للبطالة في محافظة كركوك بنسبة (٦,٣).

الجدول (٥): معدل البطالة حسب المحافظات للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠١٨

المحافظة	معدل البطالة	المحافظة	معدل البطالة
دهوك	٢٦,٤	كربلاء	٦,٧
نينوى	١٩,٢	واسط	٨,٧
السليمانية	١٣,٣	صلاح الدين	٩,٥
كركوك	٦,٣	النجف	٩,٤
أربيل	١٦,٦	القادسية	١٧,٤
ديالى	١٣,١	المثنى	١٢,٦
الأنبار	٣٢,٤	ذي قار	١٨,٧
بغداد	٩,٣	ميسان	٢٠,٤
بابل	١٣,٨	البصرة	٧,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مع رصد وتقويم الفقر في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨.

أما خلال الجدول (٦) لسنة ٢٠٢١ ، نلاحظ إرتفاع معدلات البطالة في المحافظات الشمالية للعراق (إقليم كردستان)، كذلك قد ارتفعت في محافظات الوسط ، بينما انخفضت في المحافظات الغربية ، فيما شهدت المحافظات الجنوبية ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة.

وعلى العموم نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدل للبطالة في محافظة نينوى بنسبة بلغت (٣٢,٨) لسنة ٢٠٢١ ، أما أقل معدل للبطالة في محافظة بابل بنسبة (٥,٥).

الجدول (٦): معدل البطالة حسب المحافظات للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٢١

المحافظة	معدل البطالة	المحافظة	معدل البطالة
دهوك	٢٤,١	كربلاء	٨,٣
نينوى	٣٢,٨	واسط	١٤,٩
السليمانية	١١,٩	صلاح الدين	١١,١
كركوك	١٥,٧	النجف	١٢,١
أربيل	١٧,٧	القادسية	١١,٩
ديالى	٦,٩	المثنى	٢٧,٣
الأنبار	١٨,٢	ذي قار	٢٥,٨
بغداد	١٣,٥	ميسان	١٣,٦
بابل	٥,٥	البصرة	٢١,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مع رصد وتقويم الفقر في العراق ٢٠٢٠-٢٠٢١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المحور الرابع: سُبُل المعالجة :

نلاحظ قيام حكومة منتخبة من قبل الشعب، أن تلك الحكومة لم تقم على أسس وطنية تعمل لما تتطلبه مصلحة الإقتصاد العراقي وحل مشاكله، والتي تأتي في مقدمتها مشكلة البطالة، فضلاً عن أن تلك الحكومات قامت على المحاصصة والمحسوبية، مما أدى إلى فقدان الرؤية الإقتصادية الناجعة في إدارة الدولة، وتخبطت سياسات الدولة في خضم الأداء السيء لها. ومما زاد الوضع سوءاً في إستشراء حالات الفساد المالي والإداري وعدم استقرار الوضع الامني، بالتالي عزوف المستثمرين عن الإستثمار في العراق، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على توفير فرص العمل ، وبالتالي تزايد معدلات البطالة في العراق.
ولذا يرى الباحثين أن هناك عدد من المعالجات التي شانها أن تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة في العراق، وأهمها:

١- تفعيل دور القطاع العام والخاص في توفير فرص العمل من خلال القيام بالإستثمارات وسن التشريعات القانونية التي من شأنها زيادة فرص العمل.

٢- إعادة النظر في سياسة الدولة المالية، وبالأخص جانب الموازنة العامة، وجعلها أداة لتوليد فرص العمل من خلال زيادة نسبة الجانب الإستثماري في الموازنات، أذ نلاحظ أن الجانب التشغيلي كان السمة الأغلب في جميع الموازنات الحكومية، ولا نقصد هنا تخفيض الجانب التشغيلي، وإنما إعادة توجيه الجانب الإستثماري بما يؤدي إلى توفير فرص العمل.

٣- العمل على تحقيق المواءمة بين حاجة سوق العمل من المؤهلات العلمية، وتدريب وتأهيل قوة العمل العاطلة بما ينسجم مع فرص العمل المتوفرة.

٤- القضاء على الفساد الإداري والمالي. أذ يعُد الفساد سلاحاً ذا حدين، فهو من جانب، يعمل على هدر الأموال العامة وتوجيهها نحو جيوب الفاسدين، ومن جهة أخرى يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار، وهذا يعمل على عدم توفير فرص عمل جديدة.

٥- إعطاء الأولوية لتشغيل القوى العاملة العراقية عند اجراء العقود الإستثمارات الأجنبية، بعد اعطاء تلك الإستثمارات بعض التسهيلات الضريبية والكمركية، من أجل جذبها للعمل في السوق العراقية.

٦- إستخدام النفط العراقي كوسيلة لجذب الإستثمارات في مجال الصناعة والزراعة والبناء والتشييد، أذ أن تلك الإستثمارت من شأنها توفير فرص العمل للقوى العاملة العاطلة في العراق، فضلاً عن تزايد معدلات الدخول، وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب الكلي، وبالتالي تنشيط القطاعات الإقتصادية الأخرى. فيرى الباحثين بالإمكان مقايضة النفط لإنشاء المصانع وتوفير المواد الأولية في مجال الصناعة والزراعة، وإقامة الطرق والجسور وجميع البنى التحتية الأخرى.

الإستنتاجات:

١- ان جميع الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي سواء كانت مالية او هيكلية او في الاداء الحكومي انسحبت الى سوق العمل وهذا أدى الى ارتفاع معدلات البطالة في العراق.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٢- ارتفاع معدلات البطالة في محافظات العراق الشمالية التابعة الى إقليم كردستان العراق يرجع الى عدم وجود تفاهمات سياسية بين حكومة الاقليم وحكومة بغدادالمركزية فضلا عن عدم التزام حكومة الاقليم بتسليم الايرادات النفطية الى الحكومة المركزية.

٣- ان عدم قدرة الحكومة العراقية على حل ازمة المياه ساعد في ارتفاع معدلات البطالة في المحافظات التي تعتمد على الزراعة في نشاطها الاقتصادية ولاسيما في محافظه (ميسان وذي قار والمثنى والقادسية).

٤- ان عدم وجود سياسة تعليمية ملائمة لاحتياجات سوق العمل زاد من نسبة البطالة في العراق.

٥- ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة للإناث ينذر بوجود اختلال في مؤشرات التنمية البشرية وتمكين المرأة في العراق.

٦- احادية الاقتصاد العراقي باعتماده على الريع النفطي وعدم تنشيط القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي ينذر بجعل مشكلة البطالة من المشاكل المستعصية في الاقتصاد العراقي

٧- ان ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام في العراق يؤدي الى احداث خسائر اقتصادية فضلا عن توليد مشاكل اجتماعية لها اثار سلبية على الاقتصاد العراقي.

المقترحات :

من اجل التخلص من مشكلة البطالة في العراق والتخفيف من اثارها السلبية على الاقتصاد العراقي يقترح الباحثين بما يلي :

١- قيام الحكومة العراقية بوضع خطة اقتصادية تعمل على تشجيع القطاع الخاص من اجل خلق فرص عمل تجذب العاطلين عن العمل.

٢- قيام الحكومة العراقية بوضع برنامج لاعادة تأهيل واكتساب الخبرات للعاطلين عن العمل وبما ينسجم مع رغبة سوق العمل في العراق.

٣- الاستفادة من وجود النفط في العراق وجعله محفزا للشركات للدخول في مشاريع صناعية وزراعية وتنشيط حركة البناء والتشييد من اجل توفير فرص عمل للعاطلين من جهة وتحسين هيكل الإنتاج المحلي لتوفير السلع بدلا من استيرادها لسد حاجة الطلب المحلي .

٤- العمل على وضع سياسة تعليمية تفي بمتطلبات سوق العمل العراقي بدلاً من دفع أفواج من الايدي العاملة ذات المؤهلات العلمية التي لا تتناسب واحتياجات سوق العمل .

٥- العمل على تحسين الأداء الحكومي لتحقيق الأهداف المرجوة من الموازنات العراقية والتي من شأنها توفير فرص العمل، كمل يجب على الحكومة العراقية تشديد عمليات الرقابة والتدقيق لتقليل الحالات الفساد الإداري والتي هي من اهم أسباب البطالة في العراق.

٦- وضع خطة اقتصادية على المديين البعيد والمتوسط من اجل اصلاح كافة الاختلالات التي يشكو منها الاقتصاد العراقي سواء في الجانب الإنتاجي او المالي او النقدي او الأداء الحكومي لما له من اثار إيجابية على تنشيط كافة قطاعات الاقتصاد العراقي وبالتالي تؤدي الى تحسين وضع سوق العمل وتوفير فرص العمل.

٧- وضع سياسة تجارية توفر السلع والخدمات اللازمة لسد احتياجات متطلبات السوق المحلية وبما لا يؤدي الى تدمير هيكل الإنتاج المحلي فسياسة الباب المفتوح امام استيرادات أدت الى سد الكثير من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المشروعات والمصانع التي كانت توفر الكثير من فرص العمل وذلك لعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع المستوردة

الهوامش /

١- رافع خضير ابراهيم ، احمد طه شهاب ، الخصائص المناخية لأمطار العراق خلال القرن العشرين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٩ ، الجزء الثاني لعام ٢٠٢٣ ، ص١٠١.
٢- محمد بن أبي بكر الرازي، دار الرسالة، الكويت، بدون سنة نشر، ص٥٦.
٣- عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، ط١، ١٩٧٤، ص١٢١.
٤- منى الطحاوي ، إقتصاديات العمل، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٤، ص٧٨.
٥- رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٢٦، الكويت، ١٩٩٧، ص٣٩.
٦- أحمد حويثي وآخرون ، البطالة ودورها في نشر الجريمة والإنحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٣.
٧- خالد توفيق الشمري ، مدخل في علم الإقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٢٨٩.
٨- أحمد الخواجة ، سياسات التشغيل والقوى العاملة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٠، ص٩٧.
٩- أزاد أحمد سعون الدوسكي وسمير فخري نعمة الوائلي، إنعكاسات السياسات المالية والنقدية على البطالة في الإقتصاد العراقي، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة دهوك، ص١٨٥-١٨٧.
١٠- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادي السنوي لعام ٢٠١٩.
١١- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادي السنوي للأعوام (٢٠١٥ و٢٠١٩ و٢٠٢٠).
١٢- عدنان حسين يونس وآخرون، الإختلالات الهيكلية في الدول الريعية، دار الأيام للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٧، ص١٠٥-١٠٧.
١٣- البنك المركزي العراقي، التقرير الإقتصادي السنوي لسنوات متعددة.
١٤- جمال السراجنه ، دراسات في إقتصاديات الدول النامية، مكتبة اليمامة، عمان، ٢٠١٦، ص٧٧.
١٥- يحيى حمود حسن ، دراسات في الإقتصاد العراقي، الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٢٩٠.
١٦- عبد الجبار عبود الحلفي ، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص١٠٣.
١٧- حسناء ناصر إبراهيم ، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص٧١.
١٨- حسن لطيف الزبيدي ، وآخرون ، البطالة في العراق (المظاهر، الآثار وسبل المعالجة)، مجلة دراسات إقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص١١٤.
١٩- علياء سهيل نجم ، القطاع الخاص ودوره الإقتصادي في حل مشكلة البطالة في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، ع٣، ٢٠١٣، ٣٢١.
٢٠ سعد صالح عيسى ، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة البطالة في العراق مع الإشارة خاصة إلى واقع البطالة في محافظة صلاح الدين، ع٢٩، ٢٠١٣، ص١٣٧-١٤٠.

ISSN–2536–0027

٢١- مالك عبد الحسين أحمد ، البطالة في العراق (الأسباب والنتائج والمعالجات)، مجلة العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص٩٤.
٢٢- آزاد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمه الوائلي، مصدر سابق، ص١٨٣.
٢٣- محمد النايف ، الإرهاب معضلة التنمية في الدول النامية، مؤتمر الصداقة لمركز الدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٢١، ص٧-٨.
٢٤- حسام الدين زكي بنيان وميادة رشيد كامل ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والإقتصاد، العدد ٣٣، المجلد ٩، تموز ٢٠٠٣، ص٥٠.
٢٥- إسماعيل محمد علي الدباغ وآخرون ، السياحة قطاع مولد لفرص العمل في العراق المحددات والفرص المتاحة في المستقبل (٢٠٠٢-٢٠١٣)، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد ١١٦، السنة الحادية والأربعون، ٢٠١٨، ص٣٣٢.
٢٦- محمد كريم ، نسبة البطالة بين النساء أكثر من الرجال، بحث منشور على الموقع الألكتروني: https://www.,iraqhurr.org.
٢٧- هونر أنور، البطالة في إقليم كردستان، بحث منشور على الموقع الألكتروني:.https://rojnews.news
٢٨- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، البطالة في العراق (المفهوم، الآثار وسبل المعالجة)، بحث منشور على الموقع الألكتروني: ((https://(hasnlz.com.))

المصادر :

أولا :- الكتب

١- الرازي ، محمد بن أبي بكر ، دار الرسالة، الكويت، بدون سنة نشر.
٢- آخرون ، عدنان حسين يونس ، الإختلالات الهيكلية في الدول الريعية، دار الأيام للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٧.
٣- السراجنه ، جمال ، دراسات في إقتصاديات الدول النامية، مكتبة اليمامة، عمان، ٢٠١٦.
٤- حسن ، يحيى حمود ، دراسات في الإقتصاد العراقي، الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠١٢. .
٥- الكيالي ، عبد الوهاب وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، ط١، ١٩٧٤.
٦- الطحاوي ، منى ، إقتصاديات العمل، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٤.
٧- زكي ، رمزي ، الإقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٢٦، الكويت، ١٩٩٧.
٨- آخرون ، أحمد حويثي ، البطالة ودورها في نشر الجريمة والإنحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧.
٩- خالد توفيق الشمري ، مدخل في علم الإقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
١٠- الخواجة ، أحمد ، سياسات التشغيل والقوى العاملة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٠، ص٩٧.

ISSN–2536–0027

١١- الدوسكي ، أزاد أحمد سعون وسمير فخري نعمة الوائلي ، إنعكاسات السياسات المالية والنقدية على البطالة في الإقتصاد العراقي، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة دهوك، ص١٨٥-١٨٨٨.
١٢- عيسى ، سعد صالح ، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة البطالة في العراق مع الإشارة خاصة إلى واقع البطالة في محافظة صلاح الدين، ع٢٩، ٢٠١٣، ص١٣٧-١٤٠.

ثانيا :- المجلات العلمية

١- الحلفي ، عبد الجبار عبود ، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
٢- إبراهيم ، حسناء ناصر ، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد ١٩، ٢٠٠٩.
٣- الزبيدي ، حسن لطيف ، وآخرون ، البطالة في العراق (المظاهر، الآثار وسبل المعالجة)، مجلة دراسات إقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص١١٤.
٤- نجم ، علياء سهيل ، القطاع الخاص ودوره الإقتصادي في حل مشكلة البطالة في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد، ع٣، ٢٠١٣، ٣٢١.
٥- أحمد ، مالك عبد الحسين ، البطالة في العراق (الأسباب والنتائج والمعالجات)، مجلة العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص٩٤.
٦- النايف ، محمد ، الإرهاب معضلة التنمية في الدول النامية، مؤتمر الصداقة لمركز الدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠٢١.
٧- بنيان ، حسام الدين زكي ، وميادة رشيد كامل ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والإقتصاد، العدد ٣٣، المجلد ٩، تموز ٢٠٠٣.
٨- ابراهيم ، رافع خضير ، احمد طه شهاب ، الخصائص المناخية لأمطار العراق خلال القرن العشرين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٩ ، الجزء الثاني لعام ٢٠٢٣.
٩- آخرون ، إسماعيل محمد علي الدباغ ، السياحة قطاع مولد لفرص العمل في العراق المحددات والفرص المتاحة في المستقبل (٢٠٠٢-٢٠١٣)، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد ١١٦، السنة الحادية والأربعون، ٢٠١٨.

ثالثا : التقارير

١- جمهورية العراق: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠)
٢- جمهورية العراق: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠)
٣- الجهاز المركزي للإحصاء، مع رصد وتقويم الفقر في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨.
٤- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (٢٠١٥ و٢٠١٩ و٢٠٢٠

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

رابعا : المواقع الإلكترونية

١- كريم ، محمد ، نسبة البطالة بين النساء أكثر من الرجال، بحث منشور على الموقع الألكتروني:١- https://www.,iraqhurr.org.

٢- أنور ، هونر ، البطالة في إقليم كردستان، بحث منشور على الموقع الألكتروني - https://rojnews.news.

٣- الزبيدي ، حسن لطيف كاظم ، البطالة في العراق (المفهوم، الآثار وسبل المعالجة)، بحث منشور على الموقع الألكتروني٣- ((hasnlz.com.)) https:// .

[١]- الاعوام التي لم تذكر ، سواء في هذه الفقرة أم في باقي الفقرات هو لعدم توفرها في مركز الاحصاء العراقي ، وذلك بسبب الظروف معينة قد صادفت في تلك السنة ادت الى تأخير في توفرها.